

دور التحول الرقمي في مكافحة ظاهرة الفساد المالي والإداري The role of digital transformation in combating the phenomenon of financial and administrative corruption

سي جيلالي هاشمي¹، رنيم زياد أحمد جوابرة²
SI DJILALI Hachemi¹, Raneem Ziad Ahmed Jawabreh²

¹ جامعة ابن خلدون تيارت (الجزائر)، hachemi.sidjilali@univ-tiaret.dz

² جامعة عمان (الأردن)، jawabreh_raneem_90@hotmail.com

تاريخ الاستلام : 2025/01/06 ؛ تاريخ القبول : 2025/02/14 ؛ تاريخ النشر : 2025/03/01

ملخص:

تلعب التكنولوجيا دوراً بارزاً في محاربة الفساد بنوعيه المالي والإداري، ويعود ذلك إلى أن هذه الجرائم تحتاج إلى وسائل تكنولوجية متطورة لإثبات وقوعها إذ يتعذر على الطرق التقليدية اكتشافها بسهولة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي وهو منهج بحثي يستند في العلوم الإنسانية بمختلف أفرعها وهو المنهج الذي يصف المبحوث كما هو على أرض الواقع دون إدخال المتغيرات أو عوامل التغير التي تحدث، ومن نتائج هذه الدراسة، ضعف أجهزة الرقابة وعدم تطبيق القوانين والتشريعات يعمل على زيادة تفشي الفساد الإداري والمالي، وأوصت الدراسة بضرورة تعديل القوانين المتبعة لمكافحة الفساد المالي والإداري.

كلمات مفتاحية: التحول الرقمي؛ الرقمنة؛ مكافحة؛ الفساد المالي؛ الفساد الإداري.

تصنيفات JEL : A10؛ D73؛ K19

Abstract:

Technology plays a prominent role in fighting corruption, both financial and administrative, and this is due to the fact that these crimes need advanced technological means to prove their occurrence, as traditional methods cannot easily detect them, and the study used the descriptive approach, which is a research method that lasts in the humanities in its various branches, an approach that describes the researcher as it is on the ground without introducing the variables or factors of change that occur, and the results of this study, the weakness of control agencies and the lack of application of laws and legislation works to increase The study recommended the need to amend the laws followed to combat financial and administrative corruption.

Keywords: digital transformation; digitization; anti-financial corruption; administrative corruption.

JEL Classification Cdoes : A10 ; D73 ; K19

*-المؤلف المرسل: سي جيلالي هاشمي، البريد الإلكتروني: hachemi.sidjilali@univ-tiaret.dz

مقدمة:

يحتل التحول الرقمي مكانة عظيمة في إدارة المرافق العامة ويعمل على إشباع احتياجات العملاء، من خلال التعرف على تلك الاحتياجات والمتطلبات والعمل على توفيرها، وإشباع احتياجاتهم من السلع والخدمات، والتعرف على مواطن الخلل والتجاوزات الإدارية والمالية. (محمد. 2023).

وتعد ظاهرة الفساد من المواضيع المهمة التي استحوذت على اهتمام الباحثين والسياسيين والاقتصاديين وكافة الشعوب فالفساد ليس ظاهرة جديدة بل تمتد إلى بداية حياة البشرية على هذه المعمورة، إذ أنها مرتبطة بالانحراف عن السلوك الإنساني، فقد شاعت هذه الظاهرة في مختلف الحضارات. (بن سعيدة. 2009).

باتت ظاهرة الفساد الإداري ظاهرة عالمية ومنتشرة بكثرة، حيث أن البيئة التي تتصف بالبيروقراطية تشجع على بروز هذه الظاهرة وتبلورها وبالمقارنة مع النظم الديمقراطية تتناقض قضية الفساد الإداري، حيث ارتبطت قضية الفساد الإداري بعدة عوامل على المستوى العالمي منها انعدام الشفافية والمساءلة، ويتمثل الفساد في التعقيدات البيروقراطية والتصرفات غير القانونية وبصفة عامة يعد الفساد الإداري جزءاً لا يتجزأ من الفساد. (سليم. 2017).

أهداف الدراسة:

تتجلى أهداف الدراسة من واقع الأسئلة المطروحة وهي التعرف على دور التحول الرقمي في مكافحة الفساد المالي والإداري من خلال بيان قدرة التكنولوجيا (التحول الرقمي) في مكافحة الفساد الإداري والمالي.

أهمية الدراسة:

تعتبر ظاهرة الفساد المالي والإداري من الظواهر المدمرة للمجتمع لما لها من عدة آثار سلبية وخطيرة، وهنا تكمن أهمية هذا البحث إذ يجب وضع حلول مبتكرة لتقليل قضايا الفساد الإداري والمالي وسن قوانين تشريعية لردعها.

ولهذه الدراسة أهمية من كلا الجانبين الأكاديمي والتطبيقي، فيتمثل الجانب العلمي بإضافة دراسة ذات قيمة للمكتبات العربية إذ تفتقر الدراسات العربية إلى التطرق لهذا الموضوع، وتمثل الأهمية التطبيقية، في إصلاح مقترح لكافة الأجهزة الإدارية والمالية في الدولة.

مشكلة الدراسة :

تتعرض ظاهرة الفساد المالي والإداري في الدول العربية بشكل جلي وخاصة على الخطط التنموية والإدارية والإستراتيجية وبرامج الإنعاش الاقتصادي، الأمر الذي يعرقل فرص الاستثمار أمام أصحاب رؤوس الأموال في الداخل والخارج حيث تعمل ظاهرة الفساد على تشجيع المستثمر على انتهاك القانون بغية الحصول على كسب غير مشروع ويتمحور السؤال الرئيسي للدراسة حول: ما هي المشكلات والتحديات التي تعيق التحول الرقمي في القضاء على الفساد الإداري والمالي، وينبثق عن السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو الفساد المالي والإداري؟

- ما دور التحول الرقمي في مكافحة ظاهرة الفساد المالي والإداري؟

- ما أبرز الحلول التي وضعت لحل قضايا الفساد المالي والإداري؟

منهجية الدراسة:

بعد الإطلاع على العديد من الدراسات اللازمة لإتمام هذا البحث تم إستخدام المنهج الوصفي، بإعتباره سرد ومشاهدة الشيء، وهو الطريقة أو الأسلوب الذي يسلكه الباحث العلمي في تقصيه للحقائق العلمية، والذي يقوم على وصف الظواهر الإجتماعية الطبيعية كما هي في الواقع.

جمع البيانات المستخدمة بالدراسة:

شملت البيانات المستخدمة في هذه الدراسة على بيانات أولية وبيانات ثانوية:

أ- البيانات الأولية:

وهي البيانات التي قام الباحث بجمعها من مصادرها الأساسية وهي بيانات واقعية وأصلية تعبر عن مشكلة الدراسة، كدراسات الحالة.

ب- البيانات الثانوية:

هي مصادر البيانات التي تستخدم إذا ما تعذر الحصول على مصادر البيانات الأولية، وذلك أنها تتناول الموضوع بصورة غير مباشرة، بحيث يتم جمعها من المصادر المكتبية ومن مراجعة أدبيات الدراسات السابقة، وتعزز هذه البيانات الجانب النظري عن طريق الأطر والأسس العلمية وتمثل هذه البيانات في ما يلي:

- المراجع والكتب ذات العلاقة بموضوع التخطيط الإستراتيجي وإدارة الأزمات.

- المواد العلمية والرسائل الجامعية والتقارير المختصة بموضوع الدراسة.

التعريفات الإجرائية:

التحول الرقمي: هو العديد من التغيرات التي تلحق أنماط التعليم وأساليب التدريس وتقديم المحتويات وأنواع التقييم، وتتم عملية التحول الرقمي للمعارف بعدة وسائل رقمية ملائمة للعملية التعليمية. (جوايرة. 2024)

الفساد: لغة: هو إتلاف الشيء وبطلانه وخرابه. (فراج. 2019).

الفساد إصطلاحاً: هو الخروج عن المنفعة والمصلحة العامة.

الفساد من الناحية الإدارية: هو العمل على تقديم المصلحة الشخصية على المصلحة العامة والتعامل بطريقة منافية للأخلاق، وانتهاك القوانين المعمول بها، وإلحاق الضرر بالآخرين (الشهراني. 2021).

الفساد الإداري: هو تصرف يصدر من الموظف العام أثناء أدائه عمله الرسمي، ويتمثل في مخالفة التشريع القانوني والقيم الأخلاقية والفردية، حيث تم استغلال موظفي القطاعات العام والخاص لمواقعهم وصلاحياتهم للحصول على مكاسب غير مشروعة. (بن سعيدة. 2009).

الفساد المالي: هو أطر أنواع الفساد وينتشر بشكل واسع، فيتمثل في الانحرافات المالية والسلوكية، ومخالفة الأحكام والقوانين المالية، التي تم اعتمادها في التنظيمات الدولية، (إدارياً) مع مخالفة الرقابة المالية. (الوادي. 2010).

الفساد المالي والإداري هو قضية منتشرة تقوض الاستقرار الاقتصادي والحوكمة في مختلف الدول، يتجلى هذا الفساد من خلال الرشوة والاحتيايل وإساءة استخدام السلطة، مما يؤثر بشكل كبير على الهياكل الاجتماعية والاقتصادية.

الدراسات السابقة:

دراسة يسري. 2023، دور المحاسبة القضائية في مكافحة الفساد في ظل التحول الرقمي، هدفت هذه الدراسة إلى إيضاح الدور الحيوي الذي تقوم به المحاسبة القضائية في مكافحة الفساد في ظل عصر الرقمنة والتحول الرقمي، وقد قام الباحث بتحقيق أهداف الدراسة بصياغة مجموعة من الفروض، يمكن إعمالها في تفسير مدى أهمية المحاسبة القضائية في مكافحة الفساد، وقد خرج البحث بمجموعة من النتائج وهي أن إنتشار الفساد أدى إلى إنهيار العديد من الشركات الكبرى في العديد من الدول وإنهيار

العملة وتضرر الإقتصاد والأمن القومي للدولة، وأوصت الدراسة بضرورة حث الجهات المعنية على الإسراع في إستحداث وإعتماد مهنة المحاسبة القضائية كمهنة جديدة مستقلة ومعاونة لمؤسسات الدولة.

دراسة محمد. 2023، الرقمنة كآلية لإعادة هندسة المرافق العامة للحد من الفساد الإداري، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور الرقمنة في إعادة هندسة المرافق العامة من أجل تبسيط وسرعة الإجراءات الإدارية مما يمكن من مكافحة الفساد فيها والوقوف على جهود مصر في مجال الرقمنة، وإعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي نظراً لطبيعة البحث التي تستهدف دراسة دور الرقمنة كآلية لإعادة هندسة العمليات الإدارية في المرافق العامة للحد من الفساد الإداري ومن نتائج هذه الدراسة، أن إعادة هندسة المرافق العامة أمراً حتمياً في ظل التغيرات التي تواجه المجتمع محلياً ودولياً وأوصت الدراسة بضرورة تشجيع إستيعاب المعرفة الإلكترونية لدى المواطنين

دراسة الشهراني. 2021، أسباب الفساد الإداري وآثاره وسبل إصلاحه (دراسة حالة جمهورية العراق)، هدفت هذه الدراسة إلى التوصل إلى فهم أولي لظاهرة الفساد الإداري والمالي في الدول العربية من خلال معرفة الأسباب والعوامل المؤدية إلى ذلك، إستخدمت الدراسة المنهج النوعي في تحليل البيانات الثانوية المنشورة من كتب ومقالات وتقارير، ومن نتائج هذه الدراسة ضعف في رقابة ومساءلة الحكومة العراقية على أجهزة الدولة، وأوصت الدراسة بإنتخاب الشص الكفو في تصويت البرلمان وفي تقلد المناصب القيادية العليا، لتحقيق مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص.

دراسة الملا. 2020، توظيف تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في مكافحة جرائم الفساد بين الممكن والمأمول: دراسة وصفية في حقل القانون الجزائي، هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى إمكانية تفعيل تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي لمكافحة جرائم الفساد في دولة الكويت بعد تحديد أوجه القصور في آلية المواجهة وتقويم السياسة الوقائية لمكافحة الجريمة عموماً، وإستخدم الباحث المنهج الوصفي، ومن نتائج هذه الدراسة أن المشرع الكويتي لم يلتفت إلى إمكانية إستخدام التكنولوجيا الحديثة لمكافحة الفساد، فما زالت التدابير التي تتبناها شكلية وليست جدية، وأوصت الدراسة بدعوة الأجهزة الحكومية لتفعيل آليات التعاون مع القطاع الخاص للإستثمار بتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي.

دراسة سليم. 2017، الفساد الإداري في المنظمات الحكومية (أسبابه، آثاره، طرق مكافحته، هدف هذا البحث إلى تشخيص واقع الفساد الإداري من خلال التعرف على الأسباب التي أدت إلى إنتشار هذه الظاهرة ووصف أسبابها، ومن ثم وضع الحلول والمعالجات لها، وإعتمد البحث المنهج الوصفي، والمدخل التحليلي ومن نتائج هذه الدراسة أن من أهم مسببات الفساد الإداري في الأجهزة الحكومية هو غياب مبدأ الرقابة، وأوصت الدراسة بتفعيل عنصر الرقابة في المؤسسات العامة للحد من الفساد الإداري.

I – التحول الرقمي في الدول العربية

التحول الرقمي في الدول العربية يمثل خطوة إستراتيجية نحو تحسين الكفاءة الاقتصادية وتعزيز الابتكار. تعتمد هذه الدول على التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء لتحسين الخدمات الحكومية وتطوير البنية التحتية، كما هو الحال في الإمارات والسعودية. تسعى الحكومات إلى تبني نماذج الحكومة الإلكترونية لتسهيل تقديم الخدمات العامة، مما يعزز الشفافية والكفاءة في إدارة الموارد.

ومع ذلك، تواجه العديد من الدول العربية تحديات في هذا المسار، أبرزها الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والأقل تقدماً. البلدان التي تفتقر إلى بنية تحتية قوية أو تلك التي تعاني من اضطرابات سياسية، مثل اليمن وسوريا، تعاني من ضعف في تبني التكنولوجيا الحديثة، كما أن معدلات التعليم الرقمي المتدنية وعدم توافر التمويل الكافي يعيقان عملية التحول الرقمي في بعض المناطق.

رغم التحديات، فإن المستقبل يبدو واعداً للتحويل الرقمي في العالم العربي. المبادرات الوطنية مثل "رؤية 2030" في السعودية وبرنامج "مصر الرقمية" تعكس التزام الحكومات بتسريع هذا التحويل. من المتوقع أن يساهم التحويل الرقمي في تحسين جودة الحياة وخلق فرص عمل جديدة، بالإضافة إلى تعزيز القدرة التنافسية للدول العربية في الاقتصاد العالمي. أدت مبادرات الحكومة الرقمية في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7.9٪ في عام 2022، مما يعرض إمكانيات التحويل الرقمي لتعزيز النمو الاقتصادي. (Al-Dardasawi, 2024) ومع ذلك، لا يزال التأثير العام للاقتصاد الرقمي على التجارة الدولية في البلدان العربية محدوداً، حيث تبلغ مساهمة القطاعات الرقمية 3.8٪ فقط مقارنة بـ 12.5٪ في المناطق الأخرى (Mukhtar, 2024).

I - 1 ظاهرة الفساد الإداري والمالي

عملت العديد من دول العالم على بناء منظومة آلية ذكية متطورة لتحقيق التحويل الرقمي الذي بات من أهم دعائم النمو الاقتصادي الحديث، فسعت هذه الدول جاهدة إلى توفير بيئة جاذبة للتنافس الاستثماري من خلال جذب كافة رؤوس الأموال الأجنبية والوطنية لتنمية مواردها المختلفة، وإن الفساد من الآفات التي تنخر القيم الأخلاقية للإنسان، فتتغلغل شيئاً فشيئاً لتدمر كافة دعائم المجتمع الذي تعيش فيه، الأمر الذي يؤكد أن هذه الظاهرة تتوسع وتتغلغل إذا لم تجد رادعاً لها. (الملا، 2020). الفساد الإداري والمالي هو ظاهرة تؤثر بشكل كبير على استقرار وتطور المجتمعات، حيث يعطل مؤسسات الدولة ويعيق التنمية الاقتصادية. يتمثل الفساد الإداري في استغلال السلطة لتحقيق مصالح شخصية أو جماعية على حساب المصلحة العامة، بينما يتجلى الفساد المالي في تحويل الأموال العامة لأغراض غير قانونية، مثل الرشوة واختلاس الأموال. هذا النوع من الفساد يؤدي إلى تراجع مستوى الخدمات العامة ويضعف الثقة بين المواطن والدولة، مما يؤدي إلى تفاقم الفجوة بين الفئات الاجتماعية وتقويض العدالة.

الفساد الإداري والمالي لا يقتصر على دولة بعينها، بل يعتبر تحدياً عالمياً، إلا أنه يظهر بشكل أكثر وضوحاً في الدول التي تعاني من ضعف الشفافية والرقابة على المؤسسات الحكومية. لمكافحة هذه الظاهرة، يجب تبني سياسات صارمة تشمل تعزيز الشفافية وتفعيل دور الهيئات الرقابية المستقلة، بالإضافة إلى تعزيز ثقافة النزاهة في المجتمع. مكافحة الفساد ضرورية ليس فقط للحفاظ على موارد الدولة، بل أيضاً لتحقيق تنمية مستدامة وتحسين الثقة في المؤسسات الحكومية.

يعاني العالم العربي من نقص عام في المساءلة، حيث تتحكم الحكومات في كثير من الأحيان في تخصيص الموارد دون إشراف المواطنين، على الرغم من أن بعض الدول العربية قد أنشأت وكالات لمكافحة الفساد، إلا أن فعاليتها لا تزال محدودة بسبب تقييد الوصول إلى المعلومات والرقابة الإعلامية. (Wafa, 2019)

في حين أن الفساد يمثل عائقاً كبيراً أمام التنمية، فقد خطت بعض الدول العربية، مثل الإمارات العربية المتحدة، خطوات واسعة في مكافحته، حيث حققت معدل فعالية بنسبة 70٪ في جهود مكافحة الفساد (Ahmed et al., 2019). هذا يشير إلى أنه مع السياسات الصحيحة والشفافية، يمكن السيطرة على هذه الظاهرة.

II - معوقات وتحديات التحويل الرقمي في مواجهة ظاهرتي الفساد المالي والإداري

التحويل الرقمي يعتبر وسيلة فعالة لمكافحة الفساد المالي والإداري، لكنه يواجه العديد من المعوقات والتحديات التي تحد من قدرته على تحقيق هذه الأهداف. من أبرز هذه التحديات هو ضعف البنية التحتية الرقمية في بعض الدول، حيث تفتقر إلى تقنيات متطورة مثل شبكات الإنترنت السريعة والأجهزة الحديثة التي تساهم في تحسين الشفافية وتحليل البيانات. دون هذه البنية الأساسية، يصبح من الصعب رقمنة العمليات الحكومية وتفعيل الأنظمة التي تكشف عن الأنشطة المالية والإدارية المشبوهة.

بالإضافة إلى ذلك، تعد مقاومة التغيير الثقافي والإداري من أكبر التحديات في التحول الرقمي. العديد من المؤسسات الحكومية والشركات تتسم بالبنى الإدارية التقليدية التي تعتمد على التعاملات الورقية، ما يجعل التحول إلى النظم الرقمية بطيئاً. مقاومة الموظفين والمسؤولين للتغييرات التكنولوجية غالباً ما تنبع من الخوف من فقدان السيطرة أو السلطة أو من كشف ممارسات الفساد التي كانت تحدث في بيئات غير شفافة. هذه المقاومة تعرقل تنفيذ الأنظمة الرقمية التي يمكنها تتبع العمليات المالية والإدارية بكفاءة.

ويعد غياب التشريعات الملائمة لحماية البيانات وضمان الأمن الرقمي من التحديات الرئيسية للتحول الرقمي في مكافحة الفساد. التحول الرقمي يتطلب قوانين ولوائح تنظيمية تحدد كيفية التعامل مع البيانات وحمايتها من القرصنة أو التلاعب، وكذلك كيفية ملاحقة الجرائم الرقمية. في غياب هذه الأطر القانونية، قد يتم استغلال النظام الرقمي ذاته لتسهيل الفساد بدلاً من مكافحته. لذلك، لا يمكن الاعتماد فقط على التكنولوجيا، بل يجب تعزيز الحوكمة الرقمية والأطر القانونية لضمان فعالية جهود مكافحة الفساد.

ويمكن أن يؤدي إدخال التقنيات الرقمية عن غير قصد إلى خلق سبل جديدة للفساد، كما أوضح بليكوتين، الذي أشار إلى أن الرقمنة يمكن أن تؤدي إلى نقاط ضعف تشغيلية وقانونية. (Plekhotin, A. V. 2022)

آليات الرقابة غير الكافية: غالباً ما تكون أساليب الرقابة التقليدية غير مجهزة للتعامل مع تعقيدات المعاملات الرقمية، مما يستلزم التحول نحو تقنيات التدقيق الحديثة. (ضاحي إبراهيم إسماعيل سلطان. 2024).

على الرغم من هذه التحديات، يظل التحول الرقمي إستراتيجية حاسمة لتعزيز الحوكمة ومع ذلك، فإنه يتطلب إتباع نهج شامل يتضمن تحسين تخصيص الموارد، وتطوير آليات رقابة قوية، وتعزيز ممارسات الحكم الرشيد.

III- دور التحول الرقمي في مكافحة ظاهرتي الفساد المالي والإداري: حلول

التحول الرقمي يلعب دوراً محورياً في تقليل حالات الفساد المالي والإداري من خلال تعزيز الشفافية والرقابة على العمليات. عندما تعتمد المؤسسات على النظم الرقمية لإدارة مواردها المالية والإدارية، يتم تسجيل وتتبع كل المعاملات بشكل دقيق ومؤتمت. هذا يقلل من فرص التلاعب أو التزوير في البيانات المالية والإدارية، ويصعب على الأفراد تنفيذ ممارسات فساد دون ترك أثر رقمي واضح يمكن تتبعه بسهولة.

إلى جانب ذلك، توفر التكنولوجيا الرقمية أدوات قوية للرقابة والمراجعة الفورية. يمكن للمؤسسات الاستفادة من نظم الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الكبيرة لرصد الأنماط غير الطبيعية أو المشبوهة في التصرفات المالية والإدارية. هذا يمكن أن يساعد في كشف العمليات المشبوهة قبل أن تتفاقم ويصبح من الصعب التحكم فيها. بالإضافة إلى ذلك، توفر تقنيات التحليل الرقمي إمكانيات لمراجعة مستمرة وتحليل دوري لكل الأنشطة المالية والإدارية في المؤسسات.

يساهم التحول الرقمي في تبسيط الإجراءات وتقليل الاعتماد على العنصر البشري في إتمام العمليات. العمليات المؤتمتة مثل المشتريات وإدارة العقود والتوظيف تقطع شوطاً كبيراً في تقليل التفاعلات البشرية التي قد تكون منفذاً للرشوة أو المحسوبية. وبالتالي، تقلل الأنظمة الرقمية بشكل مباشر من احتمالات تدخل الأفراد في اتخاذ القرارات التي قد تكون غير نزيهة أو مدفوعة بمصالح شخصية.

هذا ويلعب التحول الرقمي دوراً مهماً في مكافحة الفساد المالي والإداري من خلال تعزيز الشفافية والكفاءة والمساءلة في الإدارة العامة. يسهل تكامل الأدوات الرقمية الحد من التفاعلات المباشرة بين المواطنين والمسؤولين، وبالتالي تقليل فرص الممارسات الفاسدة. (A.Б. & A., 2024) (Mawla & Halim, 2023)

تزيد الرقمنة من انفتاح العمليات الحكومية، مما يسمح بمراقبة الأنشطة العامة والإبلاغ عنها بشكل أفضل (Kurbatko et al., 2023). أنظمة مثل Poseidon GIS في روسيا توضح كيف يمكن للتكنولوجيا تتبع دخل المسؤولين وأصولهم، وتعزيز المساءلة. (A.B. & A., 2024)

تقليل فرص الفساد حيث يمكن للمنصات الرقمية تبسيط العمليات الإدارية وتقليل الروتين البيروقراطي الذي غالبًا ما يولد الفساد. (Kuryndin, 2024)

ويمكن أن يساعد استخدام الذكاء الاصطناعي وتقنية blockchain في تحديد الأنشطة الفاسدة ومنعها من خلال تحليل أنماط البيانات وضمان المعاملات الآمنة. (A.B. & A., 2024)

على الرغم من هذه المزايا، لا تزال هناك تحديات مثل البنية التحتية غير الكافية، ونقص المعرفة الرقمية، وعدم المساواة في الوصول إلى التكنولوجيا، مما قد يقوض فعالية التحول الرقمي في جهود مكافحة الفساد (Kuryndin, 2024)

(Mawla & Halim, 2023).

في المقابل، يرى البعض أن الحلول الرقمية وحدها لا يمكنها القضاء على الفساد؛ يجب أن تكون جزءًا من استراتيجية أوسع تشمل الإصلاحات القانونية والتغيير الثقافي داخل المؤسسات لتكون فعالة حقًا (Shamekhina, 2023).

خاتمة

في الختام، يمكن القول إن التحول الرقمي يمثل خطوة استراتيجية هامة نحو بناء مؤسسات شفافة ونزيهة، قادرة على مواجهة التحديات المرتبطة بالفساد المالي والإداري، وأن الاعتماد على التقنيات الحديثة لا يعزز فقط من كفاءة العمليات داخل المؤسسات، بل يسهم بشكل كبير في خلق بيئة عمل تسودها النزاهة والمصداقية، فعندما يتم تقليل التدخلات البشرية المباشرة في إدارة الموارد والعمليات، تنخفض احتمالية حدوث مخالفات أو ممارسات فساد.

علاوة على ذلك، لا يقتصر تأثير التحول الرقمي على تحسين الرقابة الداخلية فقط، بل يمتد ليشمل تسهيل العمل الرقابي من الجهات الخارجية، مثل هيئات الرقابة والمحاسبة بفضل الأدوات الرقمية، ويمكن لهذه الجهات الوصول إلى بيانات دقيقة وفورية تُمكنها من إجراء مراجعات دورية ومتابعة دقيقة للأداء المالي والإداري للمؤسسات هذه الشفافية تقوّي مناخ الثقة بين المؤسسات والجمهور، وتعزز مصداقية الجهات الحكومية والخاصة على حد سواء.

كما أن التحول الرقمي يسهم في تعزيز الثقافة المؤسسية المبنية على القيم الأخلاقية، حيث تصبح النزاهة جزءًا لا يتجزأ من بنية العمل اليومي. الموظفون أنفسهم يصبحون أكثر وعيًا بمسؤولياتهم ويدركون أن كل خطوة يقومون بها مراقبة ومسجلة، مما يرفع من مستوى الالتزام الأخلاقي، هذا التأثير على سلوك الموظفين يعد من أهم الإيجابيات التي يحققها التحول الرقمي في مكافحة الفساد المالي والإداري.

ويمكن القول أن المستقبل الرقمي يشير إلى حقبة جديدة من النزاهة والكفاءة في إدارة الموارد المالية والإدارية، فالتحول الرقمي ليس مجرد خطوة تقنية، بل هو تطور استراتيجي يعيد تشكيل أسس الإدارة والمساءلة بمرور الوقت، ومع توسع استخدام التكنولوجيا في كافة قطاعات الحياة، سيصبح من الصعب على الفساد أن يجد بيئة خصبة للنمو، مما يسهم في بناء مؤسسات أقوى وأكثر مصداقية وفعالية.

من أبرز نتائج هذه الورقة البحثية تتمثل فيما يلي:

- تعود ظاهرة الفساد بشكل عام لجذور تاريخية متأصلة برزت بشكل جلي مع تطور التكنولوجيا.
- باتت ظاهرة الفساد الإداري والمالي تحتل طابعاً عالمياً تعاني منه كافة المجتمعات.

- ضعف أجهزة الرقابة التي تختص بالفساد المالي والإداري.
 - سيرة المفسدين على المناصب الإدارية والمالية.
 - إن توظيف وتعيين الشخص الكفؤ ووضعه في مكانه الصحيح يعمل على تقليل قضايا الفساد الإداري والمالي.
 - إن ضعف تطبيق القوانين والتشريعات يعمل على زيادة تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي.
- أما بخصوص التوصيات جاءت كما يلي:
- ضرورة تعديل القوانين المتبعة لمكافحة الفساد المالي والإداري.
 - تعزيز قرار إعادة هيكلة المؤسسات العامة بإتباع مبدأ الحكم الرشيد، في صنع القرارات وتجنب البيروقراطية المعقدة.
 - مشاركة أصحاب المؤسسات العامة والأفراد في صنع القرار.
 - وجوب وضع خطة متكاملة تطبيقية لمكافحة الفساد الإداري والمالي.
 - توحيد الجهود العربية، وضرورة الالتفات إلى مستويات الفساد فيها لمعالجتها.
 - يجب على الحكومات والمؤسسات الاستثمار في تطوير بنية تحتية متقدمة تتيح تطبيق أنظمة رقمية شاملة وآمنة.
 - هذا يشمل تحديث أنظمة البرمجيات وتعزيز شبكات الأمان السيبراني لضمان سلامة البيانات وحمايتها من التلاعب.

الإحالات والمراجع :

1. بن سعيدة، أمين. 2009، الفساد المالي والإداري (الأسباب والمظاهر، من خلال مؤشرات عربية، بحث، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية- دراسات إقتصادية 22(2)، جامعة ميزان عاشور بالجلفة، ASJP، مجلد 3، عدد 3.
2. جوايرة، نديم زياد أحمد. 2024، دور ريادة الأعمال والتحول الرقمي في النهوض بالتعليم في دول إفريقيا، مجلة مؤشر للدراسات الإستطلاعية، العدد الثالث عشر، مجلد 4، المركز العربي الديمقراطي، برلين، ألمانيا ISSN 2701-9233.
3. سليم، سهى محمد محمد مصطفى. 2017، الفساد الإداري في للمنظمات الحكومية (أسبابه وآثاره، طرق مكافحته، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، العدد الثالث، مجلد 8، مصر.
4. الشهراني، فاطمة عبد الله. 2021، أسباب الفساد الإداري وآثاره وسبل إصلاحه (دراسة حالة جمهورية العراق، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، AJRSP، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، الإصدار الواحد والعشرون، ISSN:2706-6495
5. فراج، ماجدة. 2019، تعريف الفساد لغة وإصطلاحاً، تم الإسترداد من الموسوعة العربية الشاملة.
6. محمد، ماجدة عبد الشافي. 2023، الرقمنة كآلية لإعادة هندسة المرافق العامة للحد من الفساد الإداري، بحث، مجلة الدراسات القانونية والإقتصادية، كلية الحقوق جامعة بنها، مجلد 4، عدد 1، ص 1239-1260، 10.21608/JDL.2023.1467291333.
7. الملا، معاذ سليمان. 2020، توظيف تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في مكافحة جرائم الفساد بين الممكن والمأمول: دراسة وصفية في حقل القانون الجزائري، بحث، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، السنة 8، ملحق خاص، عدد 8.
8. الوادي، محمود حسين. 2010، تنظيم الإدارة المالية من أجل ترشيد الإنفاق الحكومي ومكافحة الفساد، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، ص 213.
9. يسري، محمد 2023، دور المحاسبة القضائية في مكافحة الفساد في ظل التحول الرقمي، بحث، مجلة البحوث الإدارية، أكاديمية المسارات، مجلد 41، عدد 8، 10.216.8/Js0.2023.189258.11094.
10. ضاحي إبراهيم إسماعيل سلطان. (2024). الرقابة على المخالفات المالية في ظل التحولات الرقمية. Journal of Scientific Development for Studies and Research (JSD), 5(18), 14-39.
11. Diya, Al-Dardasawi. (2024). The Role of Digital Government in Supporting the Economic Growth of Countries – Case Study: United Arab Emirates. [ال-]Majallah al-dawliyah lil-buḥūth al-'ilmīyah, 3(7):181-210.

12. Dr., Elfatih, Mohamed, Osman, Mukhtar. (2024). The digital economy and its impact on the international trade of Arab countries. International journal of foreign trade and international business,
13. Dina, Wafa. (2019). Corruption in the Arab world. 140-151. doi: 10.4324/9780367822125-8
14. Boshra, Abdalbari, Ahmed., Asma, Abdel, Rida, Dag., Muthanna, Shakur, Mahmoud. (2019). Measuring the Impact of the Index of Perception of Corruption in the Index of happiness in the Arab Countries. 1(41):268-289.
15. Plekhotin, A. V. (2022). Formation of Corruption Risks and Challenges in the Conditions of Digitalization of Public Administration. Economic Problems and Legal Practice, 18(4), 122-127.
16. МЕЩЕРЯКОВА, А.Б., МЕЩЕРЯКОВА, А.Б., Karpitskiy, Dmitriy, A.. (2024). Digital toolkit for combating corruption. Экономика и предпринимательство, 1286-1292.
17. Кубатко, О., Харченко, Д., Півень, В., & Литвиненко, Д. (2023). THE ROLE OF ECONOMIC AND DIGITAL FACTORS IN COMBATING CORRUPTION. Економіка та суспільство, (48).
18. Nasser, Khalifa, Abdel, Mawla., Dalia, Atef, Mohamed, Abdel, Halim. (2023). The Role of Digital Transformation in Reducing Financial and Administrative Corruption: By Application to One of The Local Government Units.
19. Ellada, Vladimirovna, Shamekhina. (2023). Digital transformation of anti-corruption: a retrospective and development prospects. Национальная безопасность.